المصادرات المالية بالأندلس إحدى العقوبات السياسية فى الدولة الأموية

(١٣٨ – ٤٢٢ هـ / ٧٥٦ – ١٠٣١ م)

اعداد

DOI : 10.12816/0055873

مجلة الدراسات التربوية والانسانية . كلية التربية . جامعة دمنهور

المجلد العاشر – العدد الرابع – الجزء الثالث – لسنة ٢٠١٨

DOI : 10.12816/0055873

المصادرات المالية بالأندلس إحدى العقوبات السياسية فى الدولة الأموية (١٣٨ – ٤٢٢ هـ / ٧٥٦ – ١٠٣١ م)

DOI : 10.12816/0055873

الملخص

تتعدد العقوبات وتختلف باختلاف التهم التى يرتكبها الانسان، والعصور التاريخية قد شهدت العديد من تلك العقوبات التى نفذتها الحكومات والانظمة المختلفة على من تثبت علية تهمتا تستحق العقاب، وكانت المصادرات المالية هى احدى هذة العقوبات التي كانت تصدر إما بسبب اقتصادى او سياسى، فعلى الصاعيد الاقتصادى كان الحكام يصدرون عقوبة المصادرة المالية لمن يتهم بالغش او التلاعب بالمقدرات الاقتصادية بالمجتمع، اما على الصاعيد السياسى فكانت الخيانة السياسية والخروج عن سلطان الحاكم تعد تهم تستوجب عقوبة المصادرة المالية والتجريد الكامل لكل ممتلكات الخارج على النظام السياسى للدولة

واننا سوف نخص بحثنا هذا بالمصادرات المالية لمن اتهم بالخيانة السياسية والخروج على نظام الحكم ببلاد الاندلس وخاصة الدولة الاموية التى نشأت بيها عام (١٣٨هـ/٧٥٦م) وحتى سقوطها عام (٤٢٢هـ/١٠٣١م).

abstract

The penalties are multiple and vary according to the charges committed by the human person, And historical times have witnessed many of those sanctions that have been implemented by governments and the different systems for those who prove charges worthy of punishment, The financial seizures were one of these sanctions that were issued either for economic or political reasons, In economic terms, rulers issued a penalty for financial confiscation for anyone accused of cheating or manipulating the economic potential of society, As for the political terms political treason and the departure from the ruler's authority were charges that required the punishment of financial confiscation and the complete expropriation of all foreign property over the political system of the State,

and We will be concerned with the financial confiscation of those accused of political treason and the departure from the Andalusia regime, especially the Umayyad state that formed in 138 AH/756 AD until its power in the year 422 AH/1031 AD.

DOI : 10.12816/0055873

مقدمة

جاءت المصادرات المالية كي تمثل إحدى العقوبات التي تطبق على من صدر بحقه تهمة تهديد المجتمع وزعزعة استقراره ، ولما كان القضاء في عصرنا الحديث الجهة المنوطة بإصدار قرارات المصادرة المالية على من ثبتت إدانته ، فإن الأمر يختلف قليلا في العصور القديمة والوسطى، حيث كانت سلطة الحاكم توازي سلطة القاضي بصدور مثل تلك القرارات المصيرية بوصفه المسئول الأول عن أمن البلاد واستقرارها.

وتمس عقوبة المصادرات المالية قضايا كثيرة منها ما هو سياسي واجتماعي واقتصادي وديني . وبحثنا هذا سوف يختص بالقضايا السياسية وما يرتكب خلالها من جرائم، أي أن قرارات المصادرة المالية ستكون فقط بحق الساسة دون غيرهم من أفراد المجتمع .

كما أن البحث سوف يتخذ من الدولة الأموية بالأندلس خلال عصريها (الإمارة والخلافة) أنموذجًا لعقوبة المصادرة والتي كانت تعرف اصطلاحًا بالاستصفاء وقبل الدخول في تفاصيل هذا البحث، يجدر بنا أولًا التعرف على مفهوم المصادرة لغة واصطلاحًا، وهل الشريعة الإسلامية تقر أم ترفض هذه القرارات ؟ فالمصادرة بشكل عام هي تنقيص الملك وأخذ المال، ويتم ذلك بصور متعددة ، ذكرها فقهاء الشريعة الإسلامية ونصت عليها أكثر القوانين الوضعية.

المصادرة لغة واصطلاحًا :

فعن المصادرة لغة : المطالبة ، أو بمعنى المفارقة والحرمان، أو بمعنى الاستيلاء والانتزاع.

فالمطالبة تعنى : صادره على كذا من المال : أي طالبه به [i] .

أما المفارقة : فتشير أنه جاء يضرب صدريه : أي فارغًا [ii] ، وتركته على مثل ليلة الصدر : أي لاشيء له [iii] .

أما الاستيلاء والانتزاع : فهو صادرت الدولة : الأموال استولت عليها [iv] . فالمصادرة هي:(الاستيلاء على شيء لمصلحة الدولة) [v] ، أو هي: (أن تعمد الحكومة إلى انتزاع الأملاك المنقولة أو غير المنقولة من أحد المخالفين أو المحكوم عليهم أو الذين ينالهم قانون من القوانين والاحتفاظ بها مؤقتا أو دائمًا أو بيعها أو توزيعها على بعض الناس) [vi] .

المصادرة فى الشريعة الإسلامية :

أما عن رأي الشريعة الإسلامية في المصادرة وهل تقره أم لا، فإن المصادرة في اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية تعني : " يحكم ولي الأمر بانتقال ملكية أشياء معينة من الشخص إلى بيت المال " [vii] ، أو هي: " أخذ السلطان مال الغير جبرًا بغير عوض"[viii] .

وجاء تعريفها في الموسوعة الفقهية [ix] بأنها: " الإستيلاء على مال المحكوم عليه آخذًا أو إتلافا أو إخراجا عن ملكه بالبيع عقوبة " .

وإذا كانت المصادرة بشكل عام هي " تنقيص الملك وأخذ المال " [x] فإن ذلك يكون بطرق متعددة ، فقد يتم أخذ المال بطريق الظلم ، أو بطريق التوظيف على الأغنياء لحماية المصالح ، أو بطريق العقاب أو الوقاية أو التعويض أو غير ذلك من الطرق.

ونظرًا لاختلاف حكم المصادرة باختلاف هذه الطرق ، فقد تكلم الفقهاء عن كل طريقة على حدا ، وأعطوها الحكم الشرعي المناسب لها. فمثلا تكلم فقهاء الحنيفية [xi] عن المصادرة بطريق الظلم، فقالوا بعدم وجوب الزكاة لما مضى فيما أخذ مصادرة ، أي: مال أخذه السلطان أو غيره ظلما، ثم وصل إلى صاحبه بعد سنين ، فهذا الكلام يشير إلى صورة من صور المصادرة المحرمة عند الحنفية وهي : أخذ السلطان أو غيره المال ظلما ، وقد يكون المراد بها: (الأخذ مع الوعد بالرد) [xii] .

وأما المصادرة بطريق التوظيف على الأغنياء لحماية المصالح ، فقد ذكرها الإمام الغزالي [xiii] والإمام الشاطبي [xiv] عند حديثهما عن صور المصادرة الجائزة ، حيث ذكروا أن منها: أخذ المال من الأغنياء عند ظهور وجه المصلحة ، فإذا لم يكن في بيت المال ما يكفي لمؤن العسكر ونفقات المرتزقة ، فللإمام أن يفرض على الأغنياء ما يراه كافيًا في الحال إلى أن يظهر مال في بيت المال ، ويشترط لذلك عدالة الإمام وإيقاع التصرف في أخذ المال وإعطائه على الوجه المشروع، فالأموال المصادرة هنا مأخوذة من الأغنياء بطريق إيجاب الإنفاق منهم على جند الإسلام؛ لحماية مصالح الدين والدنيا لا بطريق العقاب [xv] .

ومن أنواع المصادرة الجائزة أيضًا: أن يأخذ الإمام بعض الأموال من ولاته إذا علم باختلاط مالهم بالأموال المستفادة من الولاية، وأحاط بتوسعهم فيها بعد مراقبتهم بعين كالئه ساهرة ، حيث يخمن الأمر ويأخذ الأموال التي يغلب على ظنه أنها من فؤاد الولاية وثمراتها [xvi] .

وقد عرف أحد الفقهاء[xvii] هذه الصورة من المصادرة بأنها " أخذ السلطان الأموال من عمال بيت المال وكتبته إذا توسعوا في الأموال ، ويلحق بهم كتبة الأوقاف وذ ُظّارها إذا توسعوا وتعاطوا أنواع اللهو وبناء الأماكن ، فللحاكم أخذ الأموال منهم وعزلهم ".

وأما المصادرة بطريق العقاب، أي: " أخذ المال عقوبة على جناية ارتكبها الجاني في نفس ذلك المال أو في عوضه " [xviii]، فقد بحثها الإمام الغزالي مستعملا لفظ (مصادرة) وأعدها عقوبة غير مشروعة؛ لأن المصلحة فيها ليست متعينة ، بل هي مصلحة غريبة لا تلائم قواعد الشرع [xix] ، في حين بحث أكثر الفقهاء هذا النوع من المصادرة تحت عنوان " التعزيز بأخذ المال " . وبهذا تكون المصادرة مشروعة وغير مشروعة بحسب آراء الفقهاء، وأيًا ما كان الأمر فلقد كانت ولا تزال المصادرة حكمًا يصدر بحق من تثبت إدانته فى قضية ما،

وكما سبقت الإشارة أن بحثنا سوف يختص بالمصادرات المالية بالدولة الأموية الأندلسية متخذًا من القضايا السياسية دون غيرها مجالاً للبحث والدراسة .

المصادرات المالية فى عصر الإمارة الأموية (١٣٨ – ٣١٦ هـ / ٧٥٦ –٩٢٧ م) :

بنى حكام الدولة الأموية بالأندلس من أمراء وخلفاء سياستهم على الشدة والحزم تارة واللين والملاطفة تارة أخرى ، فلم يكونوا يتهاونوا فى إصدار قرار فيه مصلحة الأندلس عامة ودولتهم خاصة، وذلك بحسب مقتضى الحال، فالعفو والمسامحة لمن يرجى فيه الصلاح والإصلاح ، أما العقوبة فكانت لاستئصال شأفة من يهدد أمن واستقرار البلاد ، وذلك حتى يكون عبرة لغيره ، وتظهر تلك السياسة في الأحكام والقرارات التي صدرت عن الحكام الأمويين.

وإذا ما تركنا قرارات العفو وركزنا على العقوبة نجد أنها تتعدد وتختلف باختلاف الجرم المرتكب ما بين القتل والسجن، وكذلك عقوبات التعذير المختلفة التي من بينها المصادرات المالية موضوع البحث، حيث خرج عن الأمويين أحكام متعددة بالمصادرة على كل من ارتابت فيهم الدولة بأنهم يمثلون خطرًا على أمنها واستقرارها وهيبتها في نفوس الأندلسين وغيرهم. ولعل أولى المصادرات وأشهرها في تاريخ الأندلس تلك المصادرة التي أمر بها مؤسس الدولة الأموية الأمير عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك (١٣٨ – ١٧٢ هـ / ٧٥٦ –٧٨٨ م) بحق مساعده الأول ووزير دولته وقائد جيوشه بدر خادمه الذي عانى معه كثيرًا من المتاعب بدءًا من هروب عبد الرحمن بن معاوية من المشرق عقب سقوط الدولة الأموية على أيدي الجيوش العباسية عام (١٣٢ هـ / ٧٤٩ م)، حيث فرا الاثنان معًا من الشام إلى مصر ثم إلى المغرب ، وخلال إقامتهما بأرض المغرب أخذ عبد الرحمن يبحث مشروع عبوره إلى الأندلس وإحياء ملك أبائه بها متخذًا من الصراع القبلي بين قبائل القيسية واليمنية فرصة لتحقيق مشروعه، وكان بدر وسيلة الاتصال بين عبد الرحمن والقبائل اليمنية بالأندلس، وقد نجحت تلك الاتصالات في عبور عبد الرحمن بن معاوية إلى الأندلس.

وبعد مساجلات سياسية ومعارك حربية استطاع عبد الرحمن بن معاوية الجلوس على عرش الإمارة وتكوين دولة له ولأبنائه، وكل ذلك وبدر يساعده ويعاونه في إرساء قواعد دولته، إما بالمشورة والرأي، وإما بالحرب والقضاء على الثائرين على حكم الأمير عبد الرحمن ، وخلال ذلك المجهود المضني الذي بذله بدر مع مولاه شعر بأنه شريك للأمير عبد الرحمن في ملكه ، وقد تعدى ذلك الشعور بالتلميح والتصريح، ويظهر ذلك في التقاعس عن تنفيذ أوامر عبد الرحمن بن معاوية، وكذلك في بعض العبارات التي فيها تلميح بأن مثله لا تصدر له الأوامر، بل من حقه الراحة والتمتع ، ومما قاله : "إنما تعبنا أولاً لنستريح آخرًا ، وما أرانا إلا في أشد مما كنا " [xx] .

وهذه العبارات وغيرها قد وصلت بطبيعة الحال إلى الأمير عبد الرحمن بن معاوية وهو ما أغضبه، فأعرض عن بدر مراعًيا لخدماته ، إلا أن بدرًا قد تمادى في تصريحاته فقال : " بعنا أنفسنا وخاطرنا بها في شأن من هانت عليه لما بلغ أقصى أمله"[xxi] معرضًا بذلك بالأمير عبد الرحمن بن معاوية ومعاتباً له ، إلا أن بدرًا زاد في هجومه على الأمير عبد الرحمن الذى لم يكن أمامه وسيلة لإسكات بدر عن التعريض به والتجاوز غير تجريدة من جميع وظائفه ومهماته الموكلة إليه ، وأمام تلك الصدمة العنيفة التى صدم بها بدر لم يكن أمامه غير الكتابة للأمير عبد الرحمن يذكره بأعماله وأفعاله وأفضاله على الأمير، وأن بنى العباس لو فعل معهم ما فعله بدر مع عبد الرحمن لنال التقدير والمهابة [xxii] ، فلما قرأ عبد الرحمن الداخل خطاب بدر رد علي ظهر الخطاب بتأنيب بدر علي سوء أدبه، كما أمر مصادره أمواله وممتلكاته [xxiii] ، فلما ورد على بدر رد عبد الرحمن سقط في يده، وأدرك أن نهايته قد اقتربت وأن الصلة قد انقطعت بالأمير عبد الرحمن الداخل، ولا سيما أن الأخير قد أرسل إليه من صادر أمواله ، " وألزمه داره وهتك حرمته وقص جناح جاهه ، وصيره أهون من قعيس على عمته " [xxiv] . ومع هذا لم يتوقف بدر عن الإكثار من مخاطبة مولاه طلًبا للعفو، إلا أن ردود

الأمير عبد الرحمن على خادمه بدر مضمونها أن ييأس فى أن ينال العفو، فاليأس لبدر مريح له [xxv] .

وهكذا استمرت الرسائل والمكاتبات بين الأمير عبد الرحمن بن معاوية ومولاه الوفي بدر ، والعقاب الذي وقعه الأمير على بدر ومصادرة أمواله وممتلكاته، وتحديد إقامته، ومحاولة بدر الاعتذار المتكرر، وإبداء رغبته في استرداد أمواله وممتلكاته وأن يعيش مبتعدًا عن السلطة والأضواء ، ورد الأمير عبد الرحمن بالرفض .

اشتد الضيق ببدر وزادت حاجته للمال ولا سيما بعد أن أقبل أحد الأعياد الدينية، فكتب إلى الأمير عبد الرحمن بن معاوية شارحًا سوء أحواله، وأن الأمير قد عفا عن أكثر الذين أساءوا إليه، وأصبحوا اليوم يتمتعون برغد العيش، في حين يعانى هو من ضيق ذات اليد وضيق العيش[xxvi] .

فلما وقف الأمير عبد الرحمن بن معاوية على ما جاء في هذه الرسالة أو تلك الرقعة التي أرسلها إليه مولاه بدر ، اشتد غضبه ، فشرده ونفاه عن الحاضرة قرطبة إلى قاصية الثغر ، وكتب له على ظهر رقعته : " لتعلم أنك لم تزل بمقتك ، حتى ثقلت على العين طلعتك ، ثم زدت إلى أن ثقل على السمع كلامك ، ثم زدت إلى أن ثقل على النفس جوارك ، وقد أمرنا بإقصائك إلى الثغر فبالله إلا ما أقصرت ، ولا يبلغ بك زائد المقت إلى أن تضيق معي الدنيا ، ورأيتك تشكو لفلان وتتألم من فلان وما تقولوه عليك ومالك عدوًا أكبر من لسانك، فما طاح بك غيره فاقطعه قبل أن يقطعك " [xxvii] .

وهكذا لم يكن قرار المصادرة بحق بدر هو الأول، بل كان الإبعاد والعزل من المناصب السياسية والقيادية، فالمصادرة لجميع الأموال والممتلك، ثم النفي إلى أقصى شمال الأندلس، وربما يتساءل سائل : لماذا أخذ الأمير عبد الرحمن الداخل كل تلك الإجراءات الصارمة ضد بدر؟ والإجابة تكمن في أن الأمير عبد الرحمن كان مضطرًا لفعل ذلك طبقًا لظروف عصره والأحداث العديدة

التي كانت تهدد أمن واستقرار الدولة الناشئة، فإذا ما تجرأ أحد كبارات رجال الدولة على العصيان والتلكؤ والمطالبة بحق ليس في أوانه، فإن ذلك يفتح الباب لكثير من الشخصيات التي يراودها الطمع ، ويصل الظن بها أن الأمير عبد الرحمن إذا ما تساهل مع وزيره بدر، فإنه سيتساهل في كل أمر يأتي بعد ذلك، ويضيع بهذا حزم الدولة وهيبتها، وهذا ما لم يكن يسمح به الأمير عبد الرحمن خاصة في ظروف دولته الناشئة؛ لذا جاءت قراراته حاسمة قاطعة ومغلقة الباب على كل من تسول له نفسه التجرؤ على هيبة الدولة الأموية وأميرها. ولما أخذت الدولة الأموية في الاستقرار النسبي وقد رأى عبد الرحمن الداخل أن بدرًا قد استنفد عقوبته، وأن إعادته لا تمثل خطرًا على هيبته وإدارت، نراه قد " عفا عنه وأعاده لسابق مكانته " [xxviii].

وإذا ما انتقلنا إلى إحدى المصادرات المالية التي جرت على كبار رجال الدولة الأموية، نجد أنه قد شهد عام (٢٧٣هـ / ٨٨٦ م) إحدى المصادرات الكبرى لوزير الدولة الأموية هاشم بن عبد العزيز [xxix] الذي كان حاجبًا [xxx] للأمير محمد بن عبد الرحمن الأوسط (٢٣٨- ٢٧٣هـ / ٨٥٢-٨٨٦ م)، وكان طوال فترة حجابته للأمير محمد يمارس ثقال الأعمال ، حيث أوكل له الأمير أمر إخماد الثورات وإعادة الأمن والاستقرار إلى الأندلس ، ثم حجب لابنه الأمير المنذر بن محمد (٢٧٣-٢٧٥هـ / ٨٨٦-٨٨٨ م) عدة أسابيع بعدها أصدر قراره بسجنه ، ثم مصادرة جميع أمواله وممتلكاته، وهدم بيته وتغريم أولاده مائتي ألف دينار، ثم قراره بإعدامه [xxxi] .

والسؤال هنا ما حيثيات إصدار مثل تلك القرارات العنيفة ضد حاجب الدولة ووزيرها الأول ، على الرغم من خدماته السياسية المتعددة طوال عصر الأمير محمد بن عبد الرحمن ؟ وتكمن الإجابة:

أولاً : في وقوع اختلافات في وجهات النظر ومصادمات عنيفة بين الأمير المنذر عندما كان وليًا للعهد ووزير أبيه هاشم ، وقد تجلت تلك الاختلافات عندما

كان يكلف الأمير محمد المنذر قيادة الحملات لإخضاع الثائرين ويجعل معه هاشمًا معينًا ومشيرًا . وكان هاشم قد اتسم ببعض السمات السيئة التي منها الكبر والغرور، وخاصة مع ولي العهد الذى كان حدث السن أثناء قيادته للجيش ، ولم يكن الأمير المنذر بواقع منصبه السياسي والعسكري ليقبل ذلك الصلف والغرور من الوزير هاشم ؛ لذا كان دائم الخلاف معه والكراهية له وقد ظهر هذا الخلاف لأول مرة عام (٢٦٨هـ / ٨٨١ م)، حيث يذكر ابن عذارى أنه في ذلك العام " فسد ما بين المنذر وبين الوزير هاشم بن عبد العزيز" [xxxii] .

وقد تفطن الأمير محمد إلى ذلك الخلاف ، فعمد إلى عدم الجمع بين ولي عهده ووزيره هاشم في أية حملة عسكرية ؛ وذلك لعدم وقوع خلاف يؤدى إلى هزيمة الحملة وفشلها ، فكان يخرج ابنه عبد الله مع وزيره هاشم .

ثانيًا: أما ثانى حيثيات قرارات الأمير المنذر تجاه حاجبه هاشم ، فتكمن فى أن الأمير المنذر عقب دفن أبيه جلس لأخذ البيعة ، وتولى حاجبه هشام بن عبد العزيز قراءة كتاب البيعة ، فلما بلغ ذكر الأمير محمد ، خنقته العبرة ، ثم استدرك أمره ورجع من أول الكتاب ، حتى إذا انتهى إلى الموضع الذى انتهى إليه من قبل أخذته العبرة مرة ثانية ، فغضب الأمير المنذر ونظر إليه نظرة ذات معنى ، لحظها هاشم ، فمضى فى قراءة كتاب البيعة حتى أكمله ، فلم يشك كل من رأى تلك النظرة أن الأمير المنذر سيقتله ، ولما وضع نعش الأمير محمد على قبره ، ألقى هاشم رداءه وقلنسوته ودخل القبر، وبكى بكاءً شديدًا ثم أنشد البيتين الآتيين:

أُعـزِّي يـا محمـدْ عنـك نفسـي ... معـــاذَ اللهِ والمـــنونِ الجســـامِ

فهــلاً مــات قــوٌملــم يموتــوا ... ودوفـع عنـك لـي كـأسُ الحمـامِ

فكان ذلك من أسباب غضب المنذر على هاشم بن عبد العزيز ، فقد ظن أنه يقصده بقوله : " فهلا مات قوم لم يموتوا ".

ثالثًا : سعى بعض الوشاة للوقيعة بين الأمير المنذر وهاشم بن عبد العزيز لعل أبرزهم الوزير ابن جهور[xxxiii] والوزير الكاتب عبد الملك بن عبد الله بن أمية [xxxiv] ، إذ كانا يرفعان عليه ويغريان به.

وقد بدأت نكبة هاشم بن عبد العزيز عندما أرسل إليه الأمير المنذر صاحب الرسائل يستدعيه إلى قصر الإمارة بقرطبة ، وكان بقصر هاشم كثير من أصحاب الحاجات الذين قصدوا داره ؛ لأداء حاجاتهم ، فضلاً عن وفد من أهل مدينة لبلة جاءوا لشكر ابن أخي هاشم عامل مدينة لبلة ، " فلما خرج هاشم اندفعوا مستهلين بالشكر، فانتهرهم الفتى(أي صاحب الرسائل) الذي أتى فيهم وخرج عليهم (بمعنى سب وشتم) وأغلظ لهم قائلاً : " يا كذبة ! " . فرأيت هاشمًا قد أربد وجهه ، غير أنه لم يقارضه بكلمة ثم مضى " [xxxv] .

ودخل هاشم بن عبد العزيز قصر الإمارة بقرطبة من باب الجنان، وهو الباب الأوسط من أبواب القصر القبلية المطلة على نهر الوادي الكبير ، ومن المرجح أن هناك عتابًا وصدامًا وقع بين الأمير المنذر بن محمد وهاشم بن عبد العزيز ، انتهى بصدور قرار القبض على هاشم وأولاده ومصادرة أمواله وممتلكاته، فخرج راجلاً مكبلاً بالقيود يبكيه كل من رآه على تلك الصورة [xxxvi] .

وإذا ما جرت المقارنة بين قرارين المصادرة المالية لكل من الوزيرين القائدين بدر وهاشم، نجد أن الظروف مطابقة ، إذ إن القرارين بالمصادرة كانا نابعين من حفظ كل من الأميرين عبد الرحمن وحفيده المنذر على هيبة الدولة واستقرارها السياسي ، فالأمير المنذر لم يكن ليأخذ مثل ذلك القرار ضد وزير أبيه وحاجبه ، على الرغم من الخدمات السياسية والعسكرية التي قدمها هاشم للدولة الأموية في ظروفها الاستثنائية والعصيبة التي مرت بها، بدءًا من عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن إلا بعد تعالي الوزير هاشم عليه وشعوره بمكانته داخل

الدولة وبين الوزراء، وهذا ما لم يكن يسمح به الأمير المنذر؛ لتشتت السلطة بينه وبين حاجبه ، إذ إن الدولة لها أمير واحد يمثل سلطتها، وهذا ما سعى إليه المنذر، حيث إن " قراره هذا كان عن عقل راجح و فكر ثاقب ونظرة واقعية للأمور؛ كان يعرف أن ما تتعرض له الأندلس خطير وخطير جدًا وهو ما يفرض شيئاً من الديمومة والاستقرار فى الحكم وأجهزته ؛ للتفرغ لما هو أهم وأخطر"[xxxvii]؛ لذا جاءت قراراته حاسمة قاطعة .

المصادرات المالية في عصر الخلافة الأموية (٣١٦-٤٢٢ هـ / ٩٢٧ – ١٠٣١ م):

أ: المصادرات في عصر القوة والازدهار عام (٣٠٠-٣٩٩هـ / ٩١٢-١٠٠٩م):

شهدت بلاد الأندلس في عهد الخلافة الأموية الكثير من قرارات المصادرات المالية لكبار رجال الدولة ، إلا أن المصادرات المالية في عهد الخلافة تختلف في حيثياتها عن مصادرات الإمارة ، وذلك من حيث أن الأمراء الأمويين كانت قراراتهم نابعة من رغبتهم في استقرار الأندلس وأمن دولتهم ، في حين أن قرارات المصادرة في عهد الخلافة كان مرجعها إلى المنافسة والرغبة فى السيطرة والصراع حول السلطة ، مع الإشارة إلى أن النصف الأول من عهد الخلافة وهو عهد القوة والازدهار قد خلى من قرارات المصادرة المالية ، وذلك بجلوس رجلين كان لهما من القوة وحسن الإدارة ما استحال معه أن تكون هناك منافسة ، وهما الخليفة عبد الرحمن الناصر لدين الله (٣٠٠ – ٣٥٠هـ / ٩١٢-٩٦١ م) وابنه الحكم المستنصر (٣٥٠ -٣٦٦هـ / ٩٦١-٩٧٦ م) وبوفاة الخليفة الحكم نجد أن المصادرات المالية قد أخذت تطل برأسها على الحياة السياسية الأندلسية ؛ بسبب المنافسة الشديدة التى ظهرت بين الساسة الأندلسيين ، ومرجعها إلى أن الخليفة الحكم قد ورثه على عرش الأندلس ابنه هشام الذى كان طفلاً عند وفاة أبيه، فأجلسه كبار رجال الدولة حينها على عرش الخلافة تحت اسم الخليفة هشام المؤيد، وقد كونوا من أنفسهم مجلسًا للوصايا يديرون باسم الخليفة الطفل شئون الأندلس، وقد تكون ذلك المجلس من أم الخليفة السيدة صبح

والحاجب جعفر بن عثمان المصحفى والقائد غالب الناصري وبعض كبار رجالات الدولة من أمثال محمد بن أبي عامر.

وقد شعر أفراد ذلك المجلس، خاصة الحاجب المصحفي والوزير محمد بن أبي عامر أنه حتى يتم لهم إدارة شئون الأندلس في سهولة ويسر فلا بد لهما من التخلص من كل قوة تنازع قوة مجلس الوصايا، وكان الصقالبة هم العقبة الأولى في وجه مجلس الوصايا، حيث كانوا يؤلفون حاشية الخليفة الحكم وبعض جنده وخدمه أو بمعنى أخر كانوا هم المسيطرين على القصر الخلافي ، والمعروف أن من يدير شئون القصر فإنه يملك كثيرًا من مقاليد السلطة.

وهذا بطبيعة الحال يتعارض مع سلطة مجلس الوصايا ؛ لذا عمل كل من الحاجب المصحفى وابن أبى عامر على التخلص من الصقالبة، وبخاصة الفتيان فائق وجؤذر اللذان عقب وفاة الخليفة الحكم كانا يرشحان المغيرة بن عبد الرحمن الناصر أخو الحكم، إلا أن رغبة المصحفى فى إجلاس هشام على كرسى الخلافة قد حالت دون رغبتهما [xxxviii] ، ومن حينها وضع الحاجب المصحفى الصقالبة موضع اهتمامه ؛ لذا نراه يأمر ابن أبي عامر بالتخلص منهم وقد بدأ الوزير مهمته بإغلاق الباب الحديدي المخصص لدخولهم إلى القصر ، وأمرهم بأن يدخلوا القصر مع بقية الناس من باب السدة ؛ وذلك لكى يتمكن من إحكام الرقابة عليهم ، كما فصل الغلامين الصقلبين فائق وجؤذر من قصر الخليفة مع بقية الصقالبة القائمين على خدمة القصر، وكانوا قرابة خمسمائة صقلبي ، كما طلب الحاجب من ابن أبي عامر إلحاقهم في حاشيته ، فدخل جميع هؤلاء الصقالبة فى خدمة ابن أبي عامر .

وقد أحس الصقالبة بسوء مصيرهم ، فاستقال كبيرهم جؤذر من الخدمة ، وشعربقيتهم أن نجمهم بدأ يأفل ، فاجتمعوا ونصبوا الفتى الصقلبي درًيا خلفً ا لزعيمهم جؤذر، فشعر الحاجب جعفر المصفحي أن الصقالبة لا يزالون يخططون للإطاحه به ، فطلب من ابن أبى عامر القضاء على زعيمهم دري ؛ وذلك ليكسر

قوتهم ويحد من تجمعهم ، فدعى ابن أبى عامر زعيمهم دريًا إلى بيت الوزارة ؛ للتحقيق معه فى أمور نسبت إليه وإلى أصحابه الصقالبة ، وبينما كان دري قادمًا إلى مجلس الوزراء شاهد الكثير من الجند يحيطون به ، فشعر بالخوف ، وحاول أن يعود قبل دخوله إلى المجلس ، ولكن ابن أبى عامر منعه من العودة وأمر الجند بالقبض عليه ، وانهالوا عليه ضربًا فلحقته ضربة بصفح السيف ، وحمل إلى داره وقتل من ليلته[xxxix] . وبعد تلك الحادثة شعر ابن أبي عامر أن الفرصة سانحة لسحق الصقالبة ، فأمر فائقًا الصقلبي وبقية زعماء الصقالبة بالمكوث فى منازلهم ، ثم أخذ يفرق جمعهم ويطاردهم ويقوم بتصفية أموالهم، كما أكثر القتل فيهم والنفى إلى خارج الأندلس ، وأخيرًا قام بنفى فائق الصقلبي إلى جزيرة ميورقة [xl] ، فمات هناك [xli] ، وبذلك انهار سلطان الصقالبة ، وقلد الحاجب جعفر أمر خدمة قصر الخليفة إلى الفتى الصقلبي سكر الذى كان يثق فيه .

وينقل لنا ابن عذاري تعبير ابن حيان عن ارتياحه فى طرد الصقالبة بقوله : "وقد كان الصقالبة فى البداية زينة الدولة ، وكان ظهورهم بجموعهم المتألقة وأزيائهم الضخمة يسبغ على القصر وعلى موكب الخلافة طابعًا من الأبهة والعظمة ، ولكنهم منذ أن أستأثروا بثقة الخليفة وبسطوا سلطانهم على القصر والدولة أشتد طغيانهم وثقلت وطأتهم على أهل الدولة والشعب قاطبة، وقد فرح الناس في قرطبة بطردهم من قصر الخلافة والسلطة " [xlii].

وعقب قيام الحاجب المصحفي وابن أبي عامر بالقضاء على الصقالبة عن طريق عزلهم عن السلطة ومصادرة أموالهم ونفى بعضهم وقتل البعض الأخ، نجد أن الحاجب االمصحفي وابن أبي عامر قد شعرا بأن الدولة الأموية قد صفت لهما، إلا أن ابن أبى عامر كان له رأى آخر، تجسد في شعوره حينها بأنه وحده الأحق بإدارة شئون الأندلس ، وأنه لا بد من قصر مجلس الوصايا عليه وحده، مستغلاً صغر سن الخليفة وقربه من أمه ؛ لذا أعمل عقله في إيجاد الحيل والتدبير للإطاحة بأفراد المجلس ، فأجرى تحالفًا سريًا مع القائد غالب الناصرى

[xliii] ضد الحاجب المصحفى حتى استطاع إنزال المصحفي عن منصب الحجابة؛ باستصدار قرار من الخليفة هشام المؤيد الذى عين ابن أبى عامر فى منصب الحجابة بدلا من جعفر المصحفي، لم يكتف ابن أبي عامر بعزل المصحفي عن منصبه ، بل أخذ يكيل له التهم التي أدت إلى سجنه والتحقيق معه عدة مرات ، حيث حكم عليه بمصادرة أمواله وممتلكاته حتى إنه في إحدى المحاكمات قال : " قد والله استنفذت ما عندي من الطارف والتالد ، ولا مطمع فيّ في درهم ولو قطعت إربًا إربًا " [xliv] ، فأمر به فأعيد إلى سجنه، حيث ظل به حتى وفاته عام (٣٧٢هـ / ٩٨٢ م) وطوال فترة سجنه أخذ في طلب العفو من الحاجب ابن أبي عامر، حيث كان المصحفي يكتب إليه من سجنه قائلا:

" هبني أ سأتُ فأينَ العفوُ والكرُم إذ قادني نحوك الإذعانُ والندُم

يا خيرَ من مُدت الأيدي إليه أما ترى لشيخٍ نعاه عندك القلُم

بالغتَ في السخْطِ فاصفح صفح مقتدرٍ ن الملوك إذا ما استُرحموا رحموا" [xlv]

فلما سمع المنصور هذه الأبيات زادته حقدًا على جعفر المصحفي ، فأجابه المنصور بن أبي عامر بهذه الأبيات ، وهي لوزيره وكاتبه عبد الملك الجزيري :

"الآنَ يا جاهلاً زلت بك القدُم بغي التكبرَ لما فاتَ ك الكرُم

ندمت إذ لم تفز منا بطائلةٍ وقلّما ينفعُ الإذعانُ والندُم

غريتَ بي ملكاً لولا تثبتُّه ما جاز لي عنده نطقٌ ولا كلُم

فايئس من العيش إذ قد صرت في طبقٍ أن الملوك إذا ما استقموا نقموا

نفسي إذا سخطت ليستْ براضيةٍ ولو تشفَّع فيك العربُ والعجُم" [xlvi]

هذا ولم تكن المصادرة المالية التي جرت على الحاجب المصحفى هى الوحيدة طوال فترة حكم الحاجب ابن أبي عامر والملقب بالمنصور، بل كان هناك العديد من قرارات المصادرة ، إلا أنها قد اختلفت فى جوهرها فبدلاً من المنافسة السياسية والصراع حول السلطة نجد أن قرارات المصادرة التي أصدرها الحاجب المنصور كانت نابعة من رغبته فى إقامة العدل وتحقيق المساواة ، وذلك على أخص معاونيه وكبار رجال دولته الذين جعلوا من مناصبهم السياسية وقربهم من الحاجب المنصور وسيلة للضغط والطغيان ، إلا أن المنصور لم يكن ليرضى بذلك ، فبمجرد رفع شكوى له من أحد خواصه يأمر على الفور بتقديم المشكو منه إلى القضاء ؛ ليجرى عليه حكمه برد المظالم ، ثم يصدر قرارًا أخر إلى جانب القضاء، وهو المصادرة لجميع أموال وممتلكات المشكو منه حتى لا يعود إلى فعله ، وليكون عبرة لغيره [xlvii] .

لم تكن المصادرات المالية طوال عصر ابن أبي عامر تنصب على كونها عقوبة سياسية، بل كان هناك نوع أخر من المصادرات وهو مصادرة أموال الدولة الأموية لحساب الدولة الأموية عامة والدولة العامرية خاصة ، وتفسير ذلك أنه لما استأثر الحاجب المنصور بن أبي عامر بأمور الخلافة الأموية متخذًا من نفسه واصيًا على الخليفة الطفل ، بل حاجرًا عليه، مانع هشامًا من ممارسة سلطاته ، وامتد نفوذه إلى أم الخليفة السيدة صبح التي شعرت منه بانحصار السلطة عن ابنها ففكرت في أن تضرب طغيان ابن أبى عامر بقوة أخرى مماثلة له فى المكان والمكانة ، فلم تجد غير زعيم قبيلة مغراوة المغربية وهو زيرى ابن

عطية الذى كان بينه وبين المنصور علاقات حميمة ، إذ كان زعيم مغراوة موالًيا للحكم الأموى بالأندلس ، فمنحه المنصور لقب الوزارة .

وقد وجدت السيدة صبح فى هذا الزعيم [xlviii] فرصتها ووسيلتها لكي تضرب بها ابن أبى عامر، وكان المدخل إليه هو المال ، إذ كانت تعرف شدة شره البربر وحبهم للمال ، فاتصلت سرًا بزيري بن عطية وأطمعته بالمال والسلطة إذا ما تخلص من ابن أبى عامر، وقد علق زيرى بن عطية على تلك الأمنية بقوله " الآن علمت أنك لى " . بل قال لبعض رجاله " لو كان بالأندلس رجل لما تركه (أى ترك المنصور محمد بن أبى عامر) وإن له منا ليوثا والله " وبموافقة زيري بن عطية على رغبة السيدة صبح في إزاحة الحاجب المنصور لم يبق غير تدبير الحيلة لإرسال المال إلى زيري[xlix] .

وقد هداها تفكيرها في أنه كان هناك بقصر الخلافة بقرطبة أموال مختزنة من الذهب، فاستولت السيدة صبح البشكنسية على ثمانين ألف قطعة منها وأمرت بوضعها في مائة كوز مختومة ملأتها ذهًبا وموهت على ذلك بالمربى والشهد وغير ذلك من الأصباغ الرقيقة ، وعهدت بها إلى خادم صقلبي؛ لنقلها خارج مدينة قرطبة ، ونجحت الحيلة ، ولكن المنصور محمد بن أبي عامر عرف بما حدث والنقود في طريقها إلى زيرى بن عطية المغراوى ، وهو ما أثار غضبه وأزعجه وأخافه ، وأدرك أن الموقف يحتاج إلى علاج سريع ، فاستدعى على الفور الوزراء والفقهاء ورجال الحاشية والقصر وأعلمهم أن الخليفة هشاًما المؤيد مشغول عن حفظ الأموال ؛ لانهماكه في العبادة ، وأن في تضييعها على المسلمين أسوأ الأثر، وأشار بنقلها إلى حيث يؤمن عليها ، فرأى الحاضرون أن كون الأموال بيد المنصور محمد ابن أبي عامر أسلم، وأنه على حفظها أقدر وأقوم .

ونال المنصور إثر ذلك علة طارئة ، فكشف أعداؤه وجوههم ، وقرروا القيام عليه، ولكن المنصور أرسل ابنه عبد الملك [l] على رأس جيش يوم الثلاثاء

الموافق الثالث من جمادى الأولى سنة (٣٨٦هـ / الرابع والعشرين من مايو سنة ٩٩٦م) إلى قصر الخلافة بقرطبة ، وبحضور الفقهاء وكبار رجال الدولة نقلت الأموال فى ثلاثة أيام، وتصدت له السيدة صبح وانهالت عليه بأفظع الألفاظ والاتهامات له ولوالده المنصور محمد بن أبى عامر [li] . وهكذا فشلت صبح في محاولتها ونجح المنصور فى مصادرة تلك الأموال التى كانت ستستخدمها صبح في مخططها، والظاهر للعيان أن ابن أبى عامر قد صادر أموال الدولة لحساب الدولة بحجة الحفاظ عليها .

وقد خلف الحاجب المنصور عقب وفاته عام (٣٩٢ هـ / ١٠٠١م) فى منصب الحجابة ابنه عبد الملك الملقب بالمظفر سيف الدولة (٣٩٢-٣٩٩هـ /١٠٠١-١٠٠٨م) الذي سار على سياسة أبيه في الحزم والشدة والمحافظة على الكيان السياسي الذي أنشأه أبوه؛ بحيث لم نر الكثير من عقوبات المصادرات المالية إلا عقوبة تعد هي الأهم والأعظم خلال حكم عبد الملك التي كان مرجعها المنافسة على منصب الحجابة ؛ نتيجة الاستمرار في الحجر على الخليفة هشام المؤيد بالله ، حيث رغب أحد وزراء الدولة وهو عيسى بن سعيد [lii] في اعتلاء منصب الحجابة ، وذلك بعد التخلص من الحاجب المظفر، وكذلك الخليفة هشام المؤيد عن طريق الاتفاق مع ابن عم الخليفة المسمى هشام بن عبد الجبار بن عبد الرحمن الناصر، حيث دبر الاثنان مؤامرة جرى وضعها بدعوة الوزير عيسى الحاجب المظفر وأخيه عبد الرحمن إلى وليمة بمناسبة مولود له ، فعند دخول الحاجب المظفر يقبض عليه هو وأخيه ويتخلص منهما، وفي الوقت نفسه يجلس هشام بن عبد الجبار في قصر الحكم فى المدينة الزاهرة، ويعلن خليفة بدلاً من هشام المؤيد الذي لا يستطيع إدارة شئون الأندلس، بل إنه لا يستطيع إدارة شئون نفسه [liii] ، إلا أن خيوط هذه المؤامرة قد كشفت للحاجب المظفر، فاستدعى الوزير عيسى بن سعيد وكان على مجلس الشرب ، وعند دخوله على الحاجب المظفر [liv] بادره بالترحيب ، والعتاب ، فالمغالظة، ثم قتل الوزير عيسى بضربة

سيف من الحاجب المظفر، إلا أن قرار القتل لم يكن الأوحد الذي اتخذه المظفر، بل أمر بقتل معاوني الوزير عيسى ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم التي منحها لهم الحاجب المظفر وأبوه الحاجب المنصور للوزير عيسى بن سعيد، وفي ذلك يقول ابن بسام : " وأنفذ في الوقت ثقات خدمه إلى منازل عيسى وأصحابه وكتابه ، فاستصفى ما فيها وسجن أولاد عيسى الأكابر بمطبق الزاهرة ، وأمر ابنه أن يطلق أخت عبد الملك فطلقها، ولم تزل خالية إلى أن ذهبت دولة قومها فراجعها، وكان النا س يحسبون مال عيسى كالتراب في الكثرة فما وُجِد له منه شئ؛ وتعجب الناس من ذلك ، حتى إن أولاده إلى آخر أمرهم ما فارقهم الإقلال والمسغبة " [lv]

ب_المصادرات في عصر الضعف والانهيار (٣٩٩-٤٢٢هـ /١٠٠٩-١٠٣١م):

توفي الحاجب المظفر عبد الملك عام (٣٩٩هـ / ١٠٠٩م)، فدخلت الأندلس عامة والدولة الأموية خاصة منحدرًا كانت نتائجة انهيار الدولة الأموية ، وهو ما أدى إلى انهيار وحدة الأندلس وتفكك اتحاد الأندلسيين وتفرقهم إلى ممالك صغيرة متنازعة فيما بينها ؛ ولعل السبب الرئيس هو تفريغ الدولة من محتواها الأصلي، وذلك بإنشاء فيما يعرف اصطلاحًا بدولة داخل الدولة، فانسحبت الدولة الأم من مباشرة عملها في حين أخذت الدولة المنشأة عملها وهو ما جعل الساحة السياسية داخل الأندلس مسرحًا للصراع حول السلطة والتنافس؛ لإعادة الدولة الأم إلى سيرتها الأولى، إلا أن هذه المحاولة قد باءت بالفشل؛ نتيجة لأن المتنازعين كانوا ضعاف مفتقدين للحكمة وحسن الإدارة ، وقد بدأت فترة الانحدار بتولية عبد الرحمن بن المنصور بن أبي عامر منصب الحجابة .

وقد أحدث عبد الرحمن الملقب بشنجول أمرًا سياسيًا لم يكن في الحسبان، إذ غير سياسة أبيه وأخيه ، فبدلاً من الحجر على الخليفة هشام والاستبداد بالسلطة رأينا شنجول يذهب مذهبًا بعيدًا ، إذ أوعز للخليفة هشام أن يجعله ولي عهده مستندًا في ذلك لرباط الخؤولة بين أمهما إذ كانتا من أصل واحد [lvi] ، وهذا بطبيعة الحال لم يكن ليرضي أبناء الأسرة الأموية ، فثاروا لإبطال ذلك العقد

وهذا العهد ، وقد انتهت ثورتهم بمقتل عبد الرحمن شنجول[lvii] وعزل هشام المؤيد عن الخلافة وجلوس ابن عمه محمد بن هشام بن عبد الجبار بن عبد الرحمن الناصر لدين الله عام (٣٩٩هـ / ١٠٠٩م) ولقب بالمهدي [lviii] ، ولم يكن جلوس محمد بن هشام على كرسي الخلافة بالأمر الذي يعيد للدولة الأموية هيبتها وسلطانها ، إذ دخلت الأندلس في موجة من الفوضى السياسية والحروب الأهلية بين عزل خليفة أو قتله وتعيين آخر بدلاً منه ، إلى أن انتهى الأندلسيون إلى قرارهم بإنهاء الحكم الأموي في الأندلس عام (٤٢٢هـ / ١٠٣١م).

وخلال تلك الفترة ظهر العديد من قرارات المصادرة المالية إما لكبار الساسة، وإما لبعض العامة ، مما صدر بحقهم تهم سياسية ، ولعل أولى المصادرات التي جرت على الساسة الأندلسيين تلك المصادرات التى كانت في حق الوزير أحمد بن سعيد والد الفقيه ابن حزم إذ وجه هشام المؤيد له تهمة محاولة إعادة محمد بن هشام بن عبد الجبر إلى الخلافة مرةً ثانية ، وكان الحكم الصادر على الوزير أحمد بن سعيد و أسرته بمصادرة جميع أمواله وممتلكاته، فنهبت منازلهم وصودرت أموالهم وعانوا الخوف والترقب والاستتار وغرموا أموالاً طائلة ، وفي ذلك يقول ابن حزم : " وامتحنا بالاعتقال والترقب والإغرام الفادح والاستتار " [lix] .

ولما تولى علي بن حمود [lx] أمر الأندلس عام (٤٠٧-٤٠٨هـ / ١٠١٦-١٠١٧م) أحسن السيرة فى أول حكمة، فأحبه الأندلسيون ؛ لحزمه وعدله إلا أنه سرعان ما تغير عليهم وانحاز إلى بنى جنسه من البربر، فساءت الأحوال في أواخر مدة دولته حتى عانى الأندلسيون منه أشد معاناة ، فكانت الأحكام تجرى عليهم إما بالسجن أو بالقتل أو المصادرة ، خاصة على كبار الأعيان منهم ممن كانوا يعاونون الخليفة الذي كان قبله وهو سليمان المستعين (٤٠٣-٤٠٧هـ /١٠١٢-١٠١٦م) . وفي ذلك الصدد يقول ابن بسام عن هؤلاء: " فاعتقلوا وصودروا بأموال وامتهن بعضهم بالضرب حتى صانعوا على أنفسهم بجملة من

المال ، ففدوا أنفسهم وأمر بإطلاقهم ؛ فلما أحضرت دوابهم للركوب ، قبضت جميعها، وانطلق القوم راجلين إلى بيوتهم ، فكانت عندهم أعظم آفة جرت عليهم " [lxi] .

وقد شهدت فترة الضعف والانهيار العديد من المصادرات المالية ، بحيث يصعب حصرها، فكلما تولى خليفة على عرش الأندلس، وكان الأندلسيون يريدون إما إعادة الخليفة السابق أو تقديم آخر، فإنه يعاقبهم إما بالسجن أو القتل أو مصادرة أموالهم بوصفهم قد اشتركوا في جرائم سياسية ، وكذلك كان الخليفة نظرًا لضعف سلطته وضعف إمكانياته وإسرافه يلجأ إلى مصادرة الأموال من الرعية ؛ بحجة الإنفاق على الدولة حتى ضجر الأندلسيون من الدولة الأموية وخلفائها الضعاف ذوي الاستبداد، حتى استقر أمرهم على إنهاء الحكم الأموي من الأندلس، وألا يجير الأندلسيون أحد من الأمويين [lxii] .

وهكذا كانت عقوبة المصادرة خلال حكم الدولة الأموية للأندلس تجري على مستويين الأول : في كونها إحدى العقوبات السياسية التى جرت على من ارتكبوا جرائم سياسية بحسب رؤية الأمراء والخلفاء الأمويين والذين كانت قراراتهم بالمصادرة تجرى برغبةً منهم ؛ للحفاظ على كيان الدولة الأموية واستقرار الأندلس أما المستوى الثاني: فكان نابعًا من التنافس السياسى والصراع حول السلطة بدءًا من عهد الدولة العامرية حتى سقوط الخلافة الأموية عام (٤٢٢هـ/١٠٣١م).

الخاتمة :

توصل الباحث من خلال دراسته بقرارات المصادرات المالية بالدولة الأموية الأندلسية إلى عدد من النتائج لعل من أهمها:

أولا: إقرار الشريعة الإسلامية بالمصادرة بحق من تصدر عليه تهمة بحسب فعله الذى أجرم فيه.

ثانيًا: قيام الحاكم فى الدولة دون القاضى بإصدار قرار المصادر؛ إذ أن العقوبة التى اختص بها البحث وهي عقوبة سياسية كانت من اختصاص الحاكم وحده بوصفه الحامي الأول عن أمن البلاد واستقرارها .

ثالثًا: مارس حكام الدولة الأموية من أمراء وخلفاء حقهم في إنزال عقوبة المصادرة المالية بحسب مقتضى الحال، فلم يكونوا يتهانوا في إصدار قرار فيه مصلحة الأندلس عامة ودولتهم خاصة ، فالعفو والمسامحة لمن يرجى فيه الصلاح والإصلاح ، أما العقوبة فكانت لاستئصال شأفة من يهدد أمن واستقرار البلاد ، وذلك حتى يكون عبره لغيره .

رابعًا: جاءت العقوبة السياسية بالمصادرة المالية ضد سياسى الأندلس ثان العقوبات؛ إذ أن العقوبة الأولى كانت العزل من المناصب السياسية ، فالمصادرة ، ثم القتل أو السجن أو النفى .

خامسًا: اختلفت العقوبة السياسية بالمصادرة المالية فى عصر الخلافة عن عصر الإمارة؛ إذ أن المصادرة في عصر الإمارة كان طبقًا لأمن البلاد واستقرار الدولة فى حين جاءت عقوبة المصادرة فى عصر الخلافة وخاصة عصر الدولة العامرية طبقًا للمصالح الشخصية؛ إذ كان الإبعاد لشخصية سياسية ما بهدف عدم مزاحمة صاحب قرار المصادرة في مناصبه وهذا ما أدى في آخر الأمر إلى ضعف الدولة ثم انهيارها تماما عام ٤٢٢هـ | ١٠٣١ م .

الحواشي :

[i] الزبيدى ، السيد محمد المرتضى الحسينى : تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق مصطفى حجازى ، مراجعة عبد الستار أحمد فراج ، دار الجيل – الكويت ، ١٩٧٣ ، ج١٢ ، ص٢٩٩ .

[ii] الفيروزآبادى ، مجد الدين محمد بن يعقوب : القاموس المحيط : دار الجيل ، بيروت / لبنان ، (د.ت) ، ج٢ ، ص٧٠ .

[iii] ابن منظور ، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم : لسان العرب ، تحقيق عبد الله على الكبير وآخرون ، دار المعارف . القاهرة ، (د.ت.ط) ، ج ٤ ، ص٢٤١١.

[iv] مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط .

[v] المنجد الأبجدى : دار الشرق ، ص٩٦١ .

[vi] جبران مسعود : الرائد ، دار العلم للملايين ، بيروت ،١٩٦٤، ط١ ، ص١٣٨٦ .

[vii] حماد ، نزيه : معجم المصطلحات الاقتصادية فى لغة الفقهاء : المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ١٩٩٥ ، ط٣ ، ص٣١٠.

[viii] محمد رواس قلعه جى وحامد القنيبى : معجم لغة الفقهاء ، دار النفائس، بيروت ،١٩٨٥ م ، ط١ ، ص٤٣٢ .

[ix] وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الموسوعة الفقهية ، الكويت ، (د . ت) ، ج٣٧ ،ص٣٥٣.

[x] الغزالى ، أبوحامد محمد بن محمد بن محمد: شفاء العليل فى بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تحقيق حمد الكبيسي ، مطبعة الإرشاد ، بغداد، الجمهورية العراقية ،١٩٧١ م ، ج١ ، ص ٢٤٣ .

[xi] داماد افندى ، عبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان : مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر، دار إحياء التراث العربى ، (د . ت) ، ج١ ، ص١٩٤ ؛ الكاسانى ، علاء الدين بن مسعود الحنفى الملقب بملك العلماء : بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان، ١٤٠٢، ط٢ ، ج٢ ، ص٩ .

[xii] سنبل ، محمد طاهر: غاية البيان وخلاصة الأقوال فيما يأخذه سلاطين الزمان من الأموال ، مطبوع فى اخر الحموى على الأشباه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان،١٩٨٥ ، ط١ ، ص٥٢٤.

[xiii] شفاء الغليل ، ج١ ، ص٢٣٦ .

[xiv] أبو اسحق ابراهيم بن موسي الغرناطى: الاعتصام ، تحقيق عبد الرازق المهدى ، دار الكتب اللبناني، بيروت، ١٩٩٦، ط١ ج٢ ، ص٣٨٠ .

[xv] الغزالى ، شفاء الغليل ، ج١ ، ص٢٣٦ .

[xvi] الشاطبى : الاعتصام ، ج٢ ، ص٣٨٢ .

[xvii] ابن عابدي ، محمد أمين: رد المحتار على رد المحتار شرح تنوير الإبصار: تحقيق عادل عبد الجواد ومحمد عوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ١٩٩٤، ط١ ،ج٧ ، ص٦٢٥ .

[xviii] الشاطبى : الاعتصام ، ج٢ ، ص٣٨٢ .

[xix] الغزالى : شفاء الغليل ، ج١ ، ص٢٤٤ .

[xx] المقري ، أحمد بن محمد التلمساني : نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب ، تحقيق : مريم قاسم طويل ، يوسف علي الطويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان، ١٩٩٥م، ط١، ج٤، ص٣٣.

[xxi] المقري : نفح الطيب، ج٤، ص٣٣.

[xxii] المقرى : نفسه ، ص٣٣.

[xxiii] المقري: نفسه ، ص٣٣.

[xxiv] المقري : نفح الطيب، ج٤، ص٣٤ ؛ محمد عبد الله عنان : دولة الإسلام في الأندلس ، العصر الأول – القسم الأول ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ط ٤ ، ج ١ ، ص ١٩٣ .

[xxv] المقرى : نفح الطيب ،ج٤، ص٤٣.

[xxvi] المقري : نفسه ، ص٣٤ .

[xxvii] المقري : نفسه ، ص٣٤.

[xxviii] أحمد مختار العبادى : فى تاريخ المغرب والأندلس : مؤسسة الثقافة الجامعية ، الأسكندرية ، ص١١٠ .

[xxix] اتفق المؤرخون حول الصفات الجليلة التي اتسم بها وزير الدولة الأموية هاشم بن عبد العزيز والتي قد مكنته من التدرج في وظائف الدولة بدءًا من خطة الخيل ثم رقاه

الأمير محمد إلى خطة الوراء وولاه على كورة جيان وعلى يده بنيت أبده وأكثر معاقلها الحصينة. ابن القوطية : أبو بكر محمد بن عمر القرطبي : تاريخ افتتاح الأندلس: تحقيق عبد الله أنيس الطباع ، بيروت ، ١٩٥٧م، ص٩٧ ؛ وهذه الصفات كما ذكرها ابن حيان حيث يقول : " كان هاشم بن عبد العزيز ارفع هذه الطبقة كلها قدرًا وأرجحها وأجمعها لخلال الخير وأحواها لخصال النبل وأعلاها في قداح الفضل، إذ كان من أهل النباهة والوجاهة وشرف النفس ، وبعد الهمة وصحة العقد وكرم الصنيعة " .

ابن حيان : أبو مروان حيان بن خلف بن حيان القرطبي : المقتبس من أنباء أهل الأندلس : تحقيق محمود علي مكي، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ١٩٧٣، ص١٥٩ ... كما ذكر بن الأبار أنه " اجتمعت فيه خصال لم تجتمع في سواه من أهل زمانه إلى ما كان عليه من البأس والجود والفروسية والكتابة والبيان والبلاغة وقرض الأشعار البديعة إلى ماله من البيت القديم والسابقة " ابن الأبار: أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي : الحلة السيراء : تحقيق ونشر حسين مؤنس، القاهرة ، ١٩٦٣، ط١، ج١، ص١٣٧.

(xxx) عن فترة حجابة هاشم بن عبد العزيز للأمير محمد: سيف على محمد على : الحجابة والحجاب فى عصر الدولة الأموية فى الأندلس (١٣٨ – ٤٢٢ هـ / ٧٥٦ – ١٠٣١ م) رسالة ماجستير، غير منشورة ، تحت إشراف أ.د / حمدى عبد المنعم محمد حسين ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، ٢٠١٠ م ، ص ١٢٠ ؛ محمد جمال حماد محمد : الدولة الأموية فى الأندلس فى عصر الأمير محمد بن عبد الرحمن بن الحكم بن هشام (٢٣٨-٢٧٣هـ /٨٥٢-٨٨٦ م): رسالة ماجستير ، غير منشورة ، تحت إشراف حمدى عبد المنعم محمد حسين ، جامعة الإسكندرية ، كلية الأداب ،٢٠١٢، ص١٩٤ وما بعدها .

(xxxi) عبد الله عنان : دولة الإسلام – العصر الأول ، القسم الأول ، ص٣٢٢؛ خالد الضوفى : تاريخ العرب فى الأندلس عصر الإمارة ، منشورات جامعة قاريونس ،١٩٨٠، ط٢، ص٢٧٨.

(xxxii) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ، تحقيق : ج.س كولان ، ليفي بروفنسال ، دار الثقافة ، بيروت– لبنان ، (د.ت) ، ج٢، ص١٠٥.

[xxxiii] محمد بن جهور: هو محمد بن عبد الملك بن جهور بن يوسف بن بخت ، وقد تولى محمد بن جهور الوزارة والقيادة للأمير محمد بن عبد الرحمن ، وكان الأمير محمد قد أوكل إليه أمر هاشم بن عبد العزيز ليكسره ، إلا أن هاشمًا كان بفطنته ورقة أدبه يكيده يستنزله ، وقد تأججت نار العداوة بين الوزيرين ، فسلط هاشم على بن جهور الشاعر الهجاء عامر بن عامر بن كليب ، وحرض محمد بن جهور في مقابل ذلك على هاشم الشاعر مؤمن بن سعيد ، غير أن هاشماً تمكن من سجنه فاستغاث به محمد بن جهور فلم يغن عنه، ويبدو أن محمد بن جهور قد خمل فى آخر أيام الأمير محمد ، فلما تولى الأمير المنذر أعاده إلى الوزارة ، فكان من بين الذين انتقموا من هاشم بن عبد العزيز . ابن حيان : المقتبس ، تحقيق : محمود مكي ، ص٣٨٥،١٥٦،١٥٥.

[xxxiv] عبد الملك بن عبد الله بن أمية ، عينه الأمير محمد كاتبًا له إلا أنه لم تكن خبرته في الكتابة على درجة عالية ، وهذه الوظيفة كما هو معروف من خصائص الحكم إذ إن الكاتب إنما يطلع على كل أسرار الدولة بحكم وظيفته ، ولما كانت خبرة عبد الملك قليلة مع المكانة العالية فقد حسده عدد من كبار رجال الدولة وعلى رأسهم الوزير هاشم بن عبد العزيز الذي أشار على الأمير محمد بعزل عبد الملك مع ذكر قلة خبرته في الكتابة وعدم معرفته بأدواتها وآدابها ، إلا أن الأمير محمد رفض عزله؛ لمعرفته بقدر عبد الملك وقد علم عبد الملك بالتشنيعات عليه من قبل الوزير هشام ، فأسرها في نفسه إلى أن تأتي الفرصة للإنتقام منه ، وقد استغل عبد الملك كراهية الأمير المنذر لهاشم فجعلها وسيلة للإيقاع به والتشفي منه. ابن حيان : المقتبس ، تحقيق : محمود علي مكي، ص١٤٤،١٤٣.

[xxxv] ابن الآبار: الحلة السيراء ،ج١، ص١٣٩.

[xxxvi] ابن الآبار: نفسه، ص١٣٩.

[xxxvii] عبد المجيد نعناعي : الدولة الأموية فى الأندلس التاريخ السياسى ، دار النهضة العربية ، بيروت ـ لبنان ١٩٨٦، ص ٢٨٢.

[xxxviii] لمزيد من المعلومات عن الأحداث التى تلت وفاة الحكم المستنصر وإجلاس ابنه هشام على كرسى الخلافة والخلاف الذى دار بين الصقالبة والحاجب المصحفى حول إجلاس

الطفل هشام على كرسى الخلافة أو إحضار الأمير المغيرة بن عبد الرحمن الناصر وما آلت إليه الأحداث يمكن الرجوع إلى : ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد : جمهرة أنساب العرب ، تحقيق ليفي بروفنسال ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٤٨م ، ص ٤١٩ ؛ ابن بسام : أبو الحسن علي الشنتريني : الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ، تحقيق سالم مصطفى البدري ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ١٩٩٨م ، ط١ ج١، ص ٥٨ ؛ ابن سعيد المغربي ، أبو الحسين علي بن موسى بن محمد : المغرب في حلي المغرب ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٥م، ج١، ص ١٩٥ ؛ ابن عذاري : البيان المغرب ، ج٢، ص ٢٦٠ . ٢٦٢ ؛ السيد عبد العزيز سالم : تاريخ المسلمين وآثارهم فى الأندلس ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ص ٣٢٣ ؛ سيف على : الحجابة والحجاب فى الأندلس ، ص ١٥٩ وما بعدها .

(xxxix) ابن عذارى : البيان المغرب ، ج٢ ، ص ٢٦٣- ٢٦٤ ؛ رينهارت دوزي : المسلمون في الأندلس : ترجمة حسن حبشي ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٩٤ ، ج ٢ ، ص ٩٠-٩١ ؛ علي أحمد عبد الله القحطاني : الدولة العامرية في الأندلس ، دراسة سياسية وحضارية (٣٦٨ . ٣٩٩ هـ / ٩٧٨ . ١٠٠٩ م) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، تحت إشراف أحمد السيد دراج ، المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى ، كلية الشريعة الإسلامية ، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية ، ١٩٨١م ، ص ٤٤ ؛ عبد الله بن حمد بن هلال المسكرى : المحن والنكبات السياسية في عصر الدولة الأموية في الأندلس (١٣٨ . ٤٢٢ هـ / ٧٥٦ . ١٠٣١م) ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، تحت إشراف حمدي عبد المنعم محمد حسين ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، ٢٠١٤م ، ص ٢١٢ .

(xl) ميورقة : تعد جزيرة ميورقة إحدى خمس جزر غرب البحر المتوسط حيث تشكل أرخبيلاً تصل مساحته ٤٩٠٠ كم ، وتعرف بجزر البليار، وهى ميورقة ومنورقة ويابسة وفرمنتيرة وقبريرة ، هذا بالإضافة إلى حوالى مائة جزيرة صغيرة وكتلة صخرية تتناثر حول الجزر الخمس الكبري وما بينها، وتتميز هذه الجزر بموقع إستراتيجى خطير بين سواحل شرق أسبانيا وجنوب فرنسا وغرب إيطاليا وجزر سردانية وقرسقة وصقلية وسواحل بلاد المغرب الشمالية ؛ لهذا فهى بمنزلة حلقة اتصال بحري ومركز صراع

دولى ونقطة التقاء حضارى منذ أقدم العصور. عصام سالم سيسالم : جزر الأندلس المنسية (التاريخ الإسلامى لجزر البليار) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨ ، ط١، ص١٥.

(xli) ابن بسام : الذخيرة ، ق ٤ ، ج ١، ص ٤٤ ؛ ابن سعيد : المغرب فى حلى المغرب ، ج١ ، ص ٢٠٠ .

(xlii) ابن عذارى : البيان المغرب ، ج٢ ، ص ٢٦٣ . ٢٦٤.

(xliii) عن دور القائد غالب الناصرى فى حوادث الأندلس يمكن الرجوع إلى حمدى عبد المنعم محمد حسين : (فارس الأندلس غالب الناصرى ودوره فى حوادث المغرب والأندلس) مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، عدد ١٩٨٩ م ، ج ٣٧ ، ص ١١ .

(xliv) ابن عذارى : البيان المغرب ، ج٢ ، ص ٢٦٨ . ٢٦٩ . ؛ المقري : نفح الطيب ، ج١ ، ص ٤٢٢ . ٤٢٣ ؛ رينهارت دوزي : المسلمون في الأندلس ، ج ٢ ، ص ١٠١ ؛ ابراهيم بيضون : الدولة العربية في أسبانية من الفتح حتى سقوط الخلافة : دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ م، ط ٣، ،ص ٣٢٠؛ حمدى عبد المنعم حسين: تاريخ وحضارة المغرب والأندلس : دار المعرفة الجامعية ،الأسكندرية،٢٠٠٥م،ص٥٠٥ ؛ الحجابة والحجاب فى الأندلس ، ص ١٦٦ ، ١٦٧ .

(xlv) ابن عذارى : البيان المغرب ، ج ٢ ، ص ٢٨٦ ؛ العبادي : في تاريخ المغرب والأندلس ، ص ٢٤٤ . ٢٤٥.

(xlvi) ابن عذارى : نفسه، ص ٢٨٦ ؛ العبادي : نفسه ، ص ٢٤٤ . ٢٤٥ .

(xlvii) المقري : نفح الطيب ، ج١ ، ص ٣٢٣ .

(xlviii) سيف على : الحجابة والحجاب فى الأندلس : ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

(xlix) ابن بسام : الذخيرة ، ق٤، م١، ص٧٠-٧١ ؛ العبادى : فى تاريخ المغرب والأندلس ، ص٢٥٥.

(l) ابن بسام : نفسه ، ج٤، ص٤٤ .

(li) ابن بسام : نفسه ، ص٤٥ ؛ رينهارت دوزي : المسلمون في الأندلس ، ج ٢ ، ص ١٣٦ - ١٣٧.

[lii] عيسى بن سعيد المعروف بابن القطاع هو أبو الأصبغ " قيم دولة ابن أبى عامر وحامل لوائها والمستقل بأعبائها ومالك زمام إعادتها " وابن القطاع من أصل عربى من قوم يعرفون ببنى الجزيرى من كورة باجة ، وكان أبوه معلّما وألتحق عيسى بن سعيد بديوان الحكم المستنصر مع محمد بن أبى عامر، وكان رفيقاً وصديقاً له ، ثم تضاعف شأنه وأستأثر بتدبير الأمورمنذ عهد عبد الملك المظفر بن المنصور محمد بن أبى عامر الذى تولى حجابة الخليفة هشام المؤيد عقب وفاة أبيه سنة (٣٩٢ هـ / ١٠٠٢م) ونظرًا لانشغال عبد الملك بغزواته ، فقد أوكل لعيسى بن سعيد إدارة أمور الدولة ثقة فيه . ابن بسام : الذخيرة ، ق١ ،ج١، ص٧٥ ؛ ابن عذارى : البيان ، ج٣، ص٣٠ .

[liii] ابن عذارى : البيان المغرب ، ج٣ ، ص ٣٠ .

[liv] ابن بسام : الذخيرة ، ج١ ، ص ٧٥ .

[lv] ابن بسام : نفسه، ص ٧٨ ؛ حمد عبد الرحمن عبد الجليل البقشنى : ظاهرة الزواج السياسى فى الأندلس " من الفتح الإسلامى و حتى نهاية عصر الدولة الأموية " (٩٢ – ٤٢٢ هـ / ٧١١ – ١٠٣١ م) ، رسالة ما جستير ، غير منشورة ، تحت إشراف أ.د. /حمدى عبد النعم محمد حسين ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، قسم تاريخ ، سنة ٢٠١٢ ، ص١٦١.

[lvi] ابن عذارى : البيان المغرب ، ج٣، ص٤٣؛ لسان الدين بن الخطيب : أعمال الأعلام فى من بويع قبل الاحتلام من ملوك الأسلام المعروف بتاريخ أسبانيا الإسلامية : تحقيق ليفى بروفنسال : دار المكشوف ، بيروت – للبنان ،١٩٥٦، ط٢، ص٩١؛ ابن خلدون : عبد الرحمن بن خلدون : تاريخ ابن خلدون المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر ، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ، ١٩٩٢، ط١، ج٤، ص١٧٨ .

[lvii] ابن عذارى : البيان المغرب ، ج٣، ص٤٢ .

[lviii] ابن عذارى : نفسه ، ص٥٩؛ ابن الخطيب : أعمال الأعلام ، ص١٠٩؛ ابن خلدون : العبر ،ج٤،ص١٧٩ .

[lix] ابن حزم ، أبو محمدعلى بن أحمد بن سعيد بن حزم : طوق الحمامة فى الألفة والألاف : تحقيق وتقديم صلاح الدين القاسيمى ، الدار التونسية للنشر ، تونس، ١٩٨٨، ط٣

،ص١٤٧؛ زكريا ابراهيم : ابن حزم الأندلسى ، الدار المصرية للتاليف والترجمة ،القاهرة ، (د . ت) ، ص ٩٠.

[lx] أسرة بن حمود : وينحدر على بن حمود من أسرة عربية قرشية من بنى إدريس بن عبد الله بن أبى طالب ، وكان على بن حمود بربرى النشأة ، فصار يعرف من " بربر العدوة المغربية ". ابن حزم : جمهرة أنساب العرب ، ص ٤٩-٥٠؛ لويس سيكو دى لوثينا : الحمودين سادة مالقة والجزيرة الخضراء : ترجمة عدنان محمد آل طعمه ، دار سعد الدين ، مراكش ،١٩٩٢، ط١، ص١٨.

[lxi] ابن بسام : الذخيرة ، ق١، ج١، ص٦٢.

[lxii] ابن عذارى : البيان المغرب ،ج٣، ص ١٥٢؛ لمزيد من المعلومات عن فترة الضعف والأنهيار للدولة الأموية يمكن الرجوع إلى يوسف أحمد بنى ياسين : محاولات إحياء الخلافة الأموية فى الأندلس (٣٩٩-٤٠٩ هـ / ١٠٠٨-١٠١٨ م) قراءة فى المجريات والأحداث : المجلة الأردنية للتاريخ والآثار،العدد ١،٢٠٠٩،ج١؛ نهاية الدولة الأموية (٤١٤-٤٢٢هـ / ١٠٢٣-١٠٣١م)، دراسات العلوم الأنسانية والأجتماعية،٢٠١١، العدد ١، مجلد ٣٨.

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً: المصادر –

DOI : 10.12816/0055873

١.ابن الآبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي : الحلة السيراء: تحقيق ونشر حسين مؤنس ، القاهرة ، ١٩٦٣، ط١.

٢.ابن بسام ، أبو الحسن على الشنتريينى : الذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة ، تحقيق سالم مصطفى البدرى ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ١٩٩٨م، ط١.

٣.ابن حزم ، أبو محمد على بن أحمد بن سعيد :

- جمهرة أنساب العرب ، تحقيق ليفى بروفنسال ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٤٨م

– طوق الحمامة فى الألفة والألاف: تحقيق وتقديم صلاح الدين القاسيمى ، الدار التونيسية للنشر، تونس،١٩٨٨ م، ط٣.

٤.ابن حيان ، أبو مروان حيان بن خلف بن حيان القرطبي : المقتبس من أنباء أهل الأندلس : تحقيق محمود علي مكي ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان، ١٩٧٣ م.

٥.ابن خلدون ، عبد الرحمن بن خلدون : تاريخ ابن خلدون المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر : دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ١٩٩٢، ط١.

٦.الزبيدى ، السيد محمد مرتضى الحسينى الزبيدى : تاج العروس من جواهر القاموس،تحقيق : مصطفى حجازى ، مراجعة عبد الستار أحمد فراج ، دار الجيل – الكويت ، ١٩٧٣ .

١٠٧.ابن سعيد المغربى ، أبو الحسين على بن موسى بن محمد : المُغرب في حلي المغرب ، تحقيق : شوقى ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٥م .

١٠٨.سنبل ، محمد طاهر: غاية البيان وخلاصة الأقوال فيما يأخذه سلاطين الزمان من الأموال ، مطبوع فى آخر الحموى على الأشباه ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ،١٩٨٥ ،ط١ .

١٠٩.الشاطبى ، أبو إسحق إبراهيم بن موسي الغرناطى : الاعتصام ، تحقيق عبد الرازق المهدى ، دار الكتب اللبناني ، بيروت، ١٩٩٦، ط١.

١١٠-ابن عابدين ، محمد أمين : رد المحتار على رد المحتار شرح تنوير الأبصار، تحقيق : عادل عبد الجواد ومحمد عوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ١٩٩٤، ط١.

١١١-ابن عذارى المراكشى ، أبو العباس أحمد : البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ، تحقيق : ج.س كولان، ليفي بروفنسال ، دار الثقافة ، بيروت – لبنان (د.ت).

١١٢-الغزالى ، أبوحامد محمد بن محمد بن محمد : شفاء الغليل فى بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ، تحقيق حمد الكبيسي ، مطبعة الإرشاد ، بغداد، الجمهورية العراقية ،١٩٧١.

١١٣-الفيروز آبادى ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى : القاموس المحيط ، دار الجيل ، بيروت / لبنان ، (د.ت) .

١١٤-ابن القوطية ، أبو بكر محمد بن عمر القرطبي : تاريخ افتتاح الأندلس ، تحقيق عبد الله أنيس الطباع ، بيروت، ١٩٥٧م.

١٥–الكاسانى ، علاء الدين بن مسعود الحنفى الملقب بملك العلماء : بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٢ ، ط٢ ، ج٢ ، ص٩ .

١٦–لسان الدين بن الخطيب: أعمال الأعلام فى من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام المعروف بتاريخ أسبانيا الإسلامية ، تحقيق : ليفى بروفنسال : دار المكشوف ، بيروت – لبنان ،١٩٥٦، ط٢.

١٧–مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط .

١٨–المنجد الأبجدى : دار الشرق .

١٩–ابن منظور ، لسان العرب : تحقيق عبد الله على الكبير وآخرون ، دار المعارف . القاهرة ، (د.ت.ط) .

٢٠–المقرى ، أحمد بن محمد التلمساني : نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب ، تحقيق مريم قاسم طويل ، يوسف علي الطويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان، ١٩٩٥م، ط١.

ثانيًا: المراجع–

١.إبراهيم بيضون : الدولة العربية في أسبانية من الفتح حتى سقوط الخلافة : دار النهضة العربية بيروت ، ١٩٨٦ م، ط ٣ .

٢.أحمد مختار العبادي : في تاريخ المغرب والأندلس ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية .

٣.جبران مسعود : الرائد ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٤، ط١ .

٤.حماد ، نزيه : معجم المصطلحات الاقتصادية فى لغة الفقهاء ، المعهد العالمى للفكر الإسلامى ،١٩٩٥، ط٣ .

٥.خالد الضوفى : تاريخ العرب فى الأندلس عصر الإمارة ، منشورات جامعة قار يونس ،١٩٨٠، ط٢.

٦.داماد أفندى ، عبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان : مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الابحر، دار إحياء التراث العربى .

٧.رينهارت دوزى : المسلمون في الأندلس ، ترجمة حسن حبشي ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٩٤.

٨.زكريا إبراهيم ، ابن حزم الأندلسى : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة

٩.السيد عبد العزيز سالم : تاريخ المسلمين وآثارهم فى الأندلس ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية .

١٠–عبد المجيد نعيعى : الدولة الأموية فى الأندلس التاريخ السياسى ، دار النهضة العربية ، بيروت . لبنان ١٩٨٦.

١١–عصام سالم سيسالم : جزر الأندلس المنسية (التاريخ الإسلامى لجزر البليار) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ط١.

١٢–قلعة جى ، محمد رواس قلعة جى وحامد القنيبى : معجم لغة الفقهاء ، دار النفائس ، بيروت ،١٩٨٥، ١٤٠٥ ،ط١ .

١٣–لويس سيكو دى لوثينا : الحمودين سادة مالقة والجزيرة الخضراء ، ترجمة عدنان محمد آل طعمه ، دار سعد الدين ، مراكش ،١٩٩٢، ط١.

١٤–محمد عبد الله عنان : دولة الإسلام في الأندلس ، العصر الأول – القسم الأول ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ط ٤ .

١٥–وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الموسوعة الفقهية ، الكويت ، ج٣٧.

ثالثًا: الرسائل الجامعية والدوريات:

١– على أحمد عبد الله القحطاني : الدولة العامرية فى الأندلس ، دراسة سياسية وحضارية (٣٦٨ . ٣٩٩ هـ / ٩٧٨ . ١٠٠٩ م) ، رسالة ماجستير تحت إشراف أحمد السيد دراج ، المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى ، كلية الشريعة الإسلامية ، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية ، ١٩٨١م .

٢– عبد الله بن حمد بن هلال المسكري : المحن والنكبات السياسية في عصر الدولة الأموية في الأندلس (١٣٨ . ٤٢٢ هـ / ٧٥٦ . ١٠٣١م) ، رسالة دكتوراه تحت إشراف حمدي عبد المنعم محمد حسين ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، ٢٠١٤م .

٣– يوسف أحمد بنى ياسين :

– محاولات إحياء الخلافة الأموية فى الأندلس (٣٩٩–٤٠٩ هـ / ١٠٠٨–١٠١٨ م) قراءة فى المجريات والأحداث ، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، العدد ١،٢٠٠٩،ج١.

– نهاية الدولة الأموية (٤١٤–٤٢٢هـ / ١٠٢٣–١٠٣١م)، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ،٢٠١١، العدد ١، مجلد ٣٨.